الصهيونيّ والإعداد لمقاومتها. وكانت «رابطة الكتّاب الأردنيّين» أوّلَ من تنبّه لهذه المخاطر، فشكّلت «لجنة الدفاع عن الثقافة العربيّة في فلسطين المحتلّة». وحدّدت «اللّجنة» مهمّاتها المنسجمة مع غايات «الرّابطة» في محاور رئيسة ثلاثة هي: دعم المثقّفين في الأراضي المحتلّة ضدّ حملات القمع الصهيونيّ، واختراق الحصار المفروض على الإبداع الثقافي العربيّ في الأراضي المحتلّة، ثمّ مقاومة التطبيع الثقافي مع العدوّ الصهيوني الّذي يوجّه ميكروبه إلى كبد الثقافة القوميّة كي يوهن الهويّة الحضاريّة القوميّة.

وأعدّت «اللّجنة» برنامجاً للنشر يدمج مقاومة التطبيع بمقاومة الهيمنة ويعرّف بتحدّيات الإبداع الثقافي ومؤسّساته في الأراضي المحتلة، الصحافيّة والجامعيّة والأدبيّة والفنيّة، ويروّج الجهودَ الثقافيّة المواجهة لهذه التحدّيات.

وتشكّلت في الأردن «جمعيّة مناهضة الصهيونيّة» برئاسة النائب ليث شبيلات، وتضمّ فعالياتٍ اقتصاديّة واجتماعيّة أردنيّة. وبادرت «لجنة الدفاع عن الثقافة» بعرض مشروع التعاون المشترك مع «الجمعيّة» في أمور النشر والتوزيع واقامة الندوات.

واتّفقت الهيئتان في اجتماع مشترك على إنشاء لجنة تنسيق تبحث القضايا والفعاليات المشتركة وتتولّى تنفيذها.

والنشاط يحتاج إلى امتدادٍ قوميّ وإنساني وتفاعل مع القيم الديموقراطيّة والنقديّة للثقافة والقوميّة والإنسانيّة. ونعتقد أنّنا في سباقٍ مع الزمن ولا يجوز أن ننشغل باختلافاتٍ ثانويّةٍ أو نرتبك أمام ثقافةِ الاستعلاء العنصري والهيمنة الكونيّة.

عمان

الثقافة للحفاظ على... السّياسة؟

د. سماح ادريس

في ملاحظات الأستاذ محمّد سعيد مضيّة على مقالتي ما يستدعي توضيحاً سريعاً من قِبَلي، ولاسيّما أنّه قد مضى على نشر مقالتي أكثر من شهرين؛ وهو الأمر الّذي لن يمكّن قارئ «الملاحظات» من تقصّي الموضوعيّة إلّا إذا أعدنا تذكيره ببعض ما أوردناه في تلك المقالة.

* أبدأ توضيحي من حيثُ انتهى الأستاذ مضيّة. فهو يرى «أنّنا في سباقٍ مع الزّمن»، وأنّنا ـ تبعاً لذلك ـ لا «يجوز أن ننشغل باختلافات ثانويّةٍ أو نرتبك أمام ثقافةِ الاستعلاء العنصري والهيمنة الكونيّة».

أُقدّر في الصديق مضيّة الشعورَ بضرورة التكاتف في مواجهة فكرويّات النظام العالمي الجديد الّذي يبتغي محوَ خصوصيّاتنا وقدرتِنا على الاستقلال والإحساس بالكرامة. لكنْ... مَنْ مِنّا ينسى شعارَ «لا صَوْتَ يعلو فوقَ صوت المعركة»، وهو الشعار الّذي استخدمته الأنظمةُ العربيّة في مرحلةٍ كان من المتوقّع أن تنتهي في أيّامٍ أو أسابيعَ أو شهور، فإذا بأنظمةٍ جديدة تستلّه (أي ذلك الشعار) لتؤبّدَهُ، سعياً وراء كبحِ جماحِ نقدٍ جذري قد يهدّد كاملَ مؤسّسات البنية السلطويّة الحاكمة الّتي عجزت ـ على وطنيّتها ـ عن ردّ الباغي وإحقاق الحقّ؟

إنّني أُدرك تمام الإدراك أنّ الأستاذ مضيّة لا يدعو إلى قمع الاختلاف وتأبيد التماثل والخضوع، لكنّ موقفه الّذي دفع به إلى كتابة ملاحظاته يشي بشيءٍ من البطريركيّة الجديدة ـ الّتي تَسِمُ معظمَ أنظمتنا الوطنيّة وكتّابنا التقدّميين على حدّ سواء ـ بحيث يبقى الاختلاف في إطار سيادة الرأي الوطني الأقوى، بحجّة وجود العدوّ الخارجي الكليّ القوة والطغيان. بل أتساءل: هل يجوز اليوم أن نبالغ في الحديث عن «الاختلافات الثانويّة»، ولاسيّما بعد أن اتّضَحَ لنا جميعاً أنّ إغفالَها قد كان سبباً رئيساً في فشل كثيرٍ من المشاريع الإصلاحيّة والثوريّة في العالم أجمع؛ ناهيك عن أنّ ذلك الإغفال قد ساهم في استشراء ظاهرة القمع على يد الأنظمة الوطنيّة والتقدميّة العربيّة والعالميّة،

وساهم في انحرافِ أنظمة ثوريّة كان من الممكن ألاّ تنحرف لو تبنّت بعضَ اعتراضات المعترضين «الثانويّة»؟

وما الحائل دون وجود تمايزات لا تخضع لمنطق المصالحات الحُبّيّة وجلسات المصارحة الحميمة والدافئة؟ ولماذا ننزلق أحياناً، نحنُ المُصَنَّفين في دائرة الخارجين عن طاعة السُّلَط العربيّة الحاكمة، إلى حدّ تطبيق أساليبِ هذه السُّلَط: فنُلغي المعارضة بعقولنا، أيّ نستخفّ بها ونرميها بـ«الانشغال» بالأمور الثانويّة وبـ«الارتباك» أمام ثقافة الأعداء؟ ومَنْ منّا يدّعي عدَم الارتباك، ويزعمُ سلطاناً على الحقيقة الثوريّة؟ وهل من الواجب على الجميع أنّ «يبصموا» على انتخاب أمين عامّ لاتحاد الكتّاب؟ ألا تكفي برقيّاتُ التهنئة الّتي نطيّرها إلى رؤسائنا وملوكنا من كُلّ حدبٍ وصوب داعين لهم بالعمر الطويل والعيش الرغيد؟ إنّ الأحزاب الشيوعيّة ذاتها تتداول الآراء منذ سنوات قليلة في نَقْض مبدأ «المركزيّة الديموقراطيّة»، فأين المثقّفون الوطنيّون من هذا المدّ الجديد؟ وهل نُحجم عن عرض اختلافاتنا ـ «الثانويّة» قبل الرئيسيّة أحياناً ـ أمام جمهور المثقّفين، عملاً بالشعار السياسيّ الآنيّ الضيّق «لا تنشروا غسيلكم الوسخ أمام النّاس»؛ أم نؤكّد تمايزنا وتميّزنا من خلال ممارسةٍ للديموقراطيّةِ الفكريّةِ، أصيلةٍ وعميقةٍ وواعية؟

بل لنتذكّر أنّنا كُتّابٌ نهتم بالسّياسة، ولسنا سياسيّين هوايتنا الكتابة. السياسةُ في هوائنا ومائنا، لأنّنا نشرب ونتنفس قمعاً وذلاً في أكثر الأحيان، لكنّ المعايير الّتي نستخدمها في معاركنا (أو مبارياتنا) هي في أساسها معاييرُ ثقافيّةٌ لا سياسيّة. فأنا أحرِصُ، مثلاً، على وزيرٍ للثقافة يقدّس الحرّيّات الفكريّة والأكاديميّة وإن كان ليبرالياً محافظاً؛ وأُؤثِرُهُ على وزيرٍ للثقافة يقمع تلكَ الحرّيّات ويطمس التمايزاتِ والمعارضَةَ، حتّى وإنْ كان يساريّاً تقدُّميّاً قوميّاً عربيّاً. ولئن كانت الأولويّةُ في إدارة عمليّة مَأْسَسَةِ الثقافة يجب أن تنصَبَّ في رأيي على موقف المؤسّسة الثقافيّة المسؤولة (وهي ـ في سياق حديثنا ـ الاتحادُ العامّ للكتّاب العرب) من حرّيّة الكاتب العربيّ وتطبيع العقل العربيّ، فإنّ ثمّة قضايا تقع هي الأخرى في أولويّات برامج المثقّفين العرب دون أن يكون لها (أيّ لتلك الأولويّات) علاقةٌ لازبةٌ بالسّياسة؛ ومن هذه القضايا، مثالاً لا حصراً: قضايا مكافحة التزوير، والسرقات الأدبيّة، وتعزيز الأخوّة الثقافيّة بغضّ النظر عن الخلافات الايديولوجيّة، وإسناد المكتبات العامّة، والتصدّي للنقد التافه واللّغة الضّحلة، . . .

** مشكلة انتخابات الأمانة العامّة للاتحاد العامّ للكتّاب العرب تتعدّى شخصي؛ فأنا لم أكتب ما كتبتُ منذ ثلاثة شهور بدافعٍ من ولائي القُطري (للبنان)، أو لانتسابي إلى اتحاد الكتّاب اللبنانيّين، أو لقرابتي العائليّة من المرشّح اللبنانيّ الّذي خاض مباراةً غير متكافئة مع مرشّح «الرابطة الأردنيّة» وخَسرها. بل حسبي أنّي قد أكون أكثرَ من أحسَّ بهذه المشكلة، بحكم وجودي في جميع الجلسات (باستثناء تلك الجلسة «الحميمة» الّتي ذكرها الأستاذ مضيّة) وبسبب القرابة العائليّة المذكورة ومعرفتي الوثيقة بجميع أفراد الوفد اللبنانيّ وبكثير من أفراد الوفود الأخرى.

والحقّ أنّ مقالتي لم تَقُمْ بعمليّةٍ مفاضلةٍ ـ كما قد توحي كلماتُ الأستاذ مضيّة ـ بين اتحادنا و «الرابطة»، وإنْ كنتُ لا أخفي عليه وعلى القارئ رغبتي في أن يفوزَ اتحادنا بمنصب الأمانة العامّة لاتحاد الكتّاب العرب. ورغبتي تلك لا تُردُّ إلى الدوافع الّتي دحضتها آنفاً، وإنّما لمعايشتي لتاريخ الاتحاد ولأمانته العامّة ولإيماني بثقافة هذه الأمانة وصلابتها واتّزانها. غير أنّ ما عزّز تلك الرغبة هو شعوري ـ وشعور كثيرين آخرين، وعلى رأسهم أصدقاء الأستاذ مضيّة اللبنانيون الّذين التقاهم في جلسة المصارحة «الدافئة الحميمة» ـ بأنّ المباراة الانتخابيّة الّتي انتهتْ بانتصار حليفنا الديموقراطيّ الأوّل (رابطة الكتّاب الأردنيّين) قد شابتها شوائب بعيدة عن أصول الثقافة الأدبيّة. وأيّاً يكن الأمر، فإنّي لا أجد مندوحةً من أن أكرّر ـ وبصراحةٍ أعظم ـ ما سبق أن ذكرتهُ في مقالتي السابقة، رغم أنّ البعض (ومنهم الصديق الكبير الأستاذ محمّد دكروب) قد عيّرها بـ «زواياها الحادّة» الّتي كان ينبغي عليّ أن «أدوّرها» (وهو تعييرٌ يذكّر بنقد الصديق مضيّة نفسه)!

إنّ من فاز بالانتخابات الأخيرة هو اتحاد الكتّاب العراقيّين، بأمانته العامّة الوثيقة الصّلة بالقيادة السّياسيّة العراقيّة. ولم يكن الفوز ـ ويا للأسف! ـ من نصيب رابطة الكتّاب الأردنيّين. ولقد خاض الاتحاد العراقي معركةً غير متكافئة ضدّ اتحاد الكتّاب اللبنانيّين، ولصالح «الرابطة»، وكان قبول «الرابطة» بخوض هذه المعركة (بالنيابة) بعيداً كُلَّ البعد عن تراثها النضالي المشرّف (وهذا حقّ، لا مجاملة). ويحضرني في هذا السياق المقطعُ التالي من مقالةٍ غُفلٍ وردتْ في مجلة المدى، ولعلّ كاتبها أن يكون رئيسَ تحريرها وهو الشاعرُ العراقيّ الكبير سعدي يوسف:

> لاحظ متابعو الأمر [أي انتخابات المؤتمر] حركةً خفيّة دائبة، لترجيح هذه الكفّة أو تلك [والمقصود: «هذه»، بالطبع، لا «تلك»؛ ولكن الكاتب يوهم بالحياد]. وهو نشاطٌ طبيعي، لو كان جوهرُهُ ثقافيّاً. لكنّ المسألة الثقافيّة كانت مختلفة: فلقد استُبْعِدَ الثقافي تماماً، ليحتلّ الضاغط

السياسيُّ الوجهةَ والواجهةَ. بل لقد دارتْ أحاديثُ - ربّما كانت ذات مبالغة - عن نوعٍ من التعامل في إدارة المنافسة، هو أقربُ إلى التقاليد المألوفة غير الصّحيّة في العمل السّياسيّ العربيّ الراهن، بما يرتبط بها من ترغيباتٍ وترهيباتٍ أيضاً. من هذه الناحية - وبغضّ النظر عن نتيجة المؤتمر المتوقّعة - يرى الكثير أنّ خسارة اتحاد الأدباء العرب كانت واضحة، حين تغلّب السياسيُّ على الثقافيّ، ملغياً كُلَّ تمايز(*)...

غير أنّ ثمّة استدراكاً واجباً في هذا المجال. فموقفنا الواضح في السطور السابقة لا يعني أنّنا لا نقف إلى جانب العراق في محنته الحالية، بل إنّنا نتعاطف أشدّ التعاطف مع الشعب العراقيّ الشقيق الّذي يُعاني حصاراً وتجويعاً وقمعاً وتقسيماً وتهجيراً قلّ أن شهد مثلها شعبٌ في هذا القرن «المتحضّر». ولا يسعني ههنا إلاّ أن أضمّ صوتي، دونما خوفٍ أو خجل، إلى أصوات عربيّة كثيرة طالبتْ بوقف الحصار (العربيّ على أقلّ تقدير) على هذا الشعب. فالحصار والتجويع والقمع والتقسيم والتهجير تطول جميعها أطفالاً وأبرياء ومسالمين، ومن الشائن أن ينتقم بعضُ الغرب وبعضُ العرب من رئيسٍ ما بقتل شعبٍ بأكمله. أم أنّ سياسة العقاب الجماعيّ المنبوذة دوليّاً قد صارت هي القاعدة بعد تسيّد القطب الأمريكي على مجمل الكرة الأرضيّة؟

على أنّنا نستدرك مرّةً أخيرة لنعيد إلى الاذهان حقيقةً أساسيّة: وهي أنّ الوقوف إلى جانب شعب العراق شأن، وتأييد الرئيس العراقيّ بشأن ثانٍ، كماأنّ خوضَ معركة ثقافيّة على أسس سياسيّة آنيّة ضيّقة - بعيدة عن الثقافة أساليب وأخلاقيّات - شأنٌ ثالث.

(*) مجلة المدى، العدد الأوّل، كانون الثاني ١٩٩٣، ص ١٦٦.

*** غير أنّ الصديق مضيّة لا يكتفي - في رأيي على الأقلّ - بتقديم السّياسيّ على الثقافيّ، وإنّما يغلّب خياراً سياسيّاً معيّناً على غيره من الخيارات السّياسيّة المتعدّدة. فهو يعيب عليّ «إستعجال ديْني» على الحركة التحرّريّة الفلسطينيّة، ليقفز - من ثَمَّ - إلى الإلماع إلى نظرته الخاصة للوضع الفلسطينيّ الراهن، متسائلاً (وهو تساؤل العارف):

> أليس من واجب التقدّميين العرب إعطاءُ فترةِ سماحٍ [ولاستخدام المصدر الأخير وجهٌ طرافة لا يَخفى] للأشقّاء الفلسطينيّين حتى يُنجزوا مشروعهم التحرّري ويشقّوا طريقهم وسط ركام التناقضات العربيّة، الطبيعيّة منها والمفتعلة؟ ألم يَحِن الوقتُ لتفهّم خصوصيّات الوضع الفلسطينيّ وتشابك مشكلاته السّياسيّة والثقافيّة واللوجستيّة؟

وإذ أتجاوز الإساءةَ التي تتضمّنها كلمةُ «ديْن» - وكأنّ قضيّة فلسطين سلعةٌ للمقايضة أو للمساومة - فإنّي أتساءل عن السبيل إلى تحقيق المشروع الفلسطينيّ التحرّري الّذي يتحدّث عنه الأستاذ مضيّة.

فلئن سلّمنا أنّ ذلك المشروع يتضمن في الوقت الحاضر(؟) بناءَ دولة فلسطينيّة مستقلّة كاملة السيادة(؟) على كامل الضفّة(؟) والقطاع، عاصمتها القدس الشريف(؟)، فهل تحقيقُ ذلك يتمّ باللعب على تناقضات الأنظمة العربيّة، أم بالاستمرار في مفاوضات السلام الحاليّة، أم بالانتفاضة، أم بهذه الوسائل جميعها؟ فأمّا «الحلّ» الأوّل فهو لا يحظى بإجماعٍ فلسطينيٍّ كبير، بل لقد شجبت كثيرٌ من المنظمات الفلسطينيّة ما أسمته سياسة «التذبذب» و «المراوحة» التي انتهجتها (حسب تلك المنظمات) قيادةُ منظمة التحرير في سنوات محدّدة من عمر النضال الفلسطينيّ. وأمّا الحلّ الثاني فقد أكّد د. حيدر عبد الشافي، رئيس الوفد الفلسطينيّ إلى مفاوضات السلام، أنّ غالبية الفلسطينيّين تعارض الاستمرار فيها ما لم تتحقّق جملةُ شروطٍ أوّليّة كعودة المبعدين واحترام حقوق الإنسان... هذا، وقد نُشرت مؤخراً عريضةٌ وقّع عليها مئةٌ وثمانيةُ أعضاء في المجلس الوطني الفلسطينيّ (أي حوالي ربُع المجلس) تُطالب الفلسطينيّين بالانسحاب من المفاوضات. فلماذا يحصر الأستاذ مضيّة عمليّةَ إنجاز المشروع التحرّري الفلسطيني «بشق الطريق وسط ركام التناقضات العربيّة»، رغم أنّ هذا «الحل» لايحظى بالإجماع الفلسطيني المطلوب؟

ثمّ نسأل الأستاذ مضيّة: ما هي «خصوصيّات الوضع الفلسطيني»؟ هل هي وجود قيادة المنظمة في تونس، أم وجود القسم الأعظم من فلسطينيّ الشتات في الأردن، أم وجود الدعم الماديّ الأعظم في السعوديّة، أم وجود مئات الألوف من الفلسطينيّين إلى جانب ٤١٥ مبعداً في لبنان، أم وجود أكثر قيادات المعارضة الفلسطينيّة في سوريا، أم تحالف قيادات أخرى مع إيران، أم... ماذا؟ بل نسأل الصديق مضيّة: لماذا تستبعد «خصوصيّاتُ الوضع الفلسطيني» نشاطَ المقاومة الوطنيّة والإسلاميّة في الجنوب والبقاع الغربي، وهو النشاط العسكري **الأوحد** المقاوم للمشروع الصهيوني؟ وهل «تشابك مشكلات» الشعب الفلسطيني يقتصر على موقف منظمة التحرير من الأردن والعراق وتونس دون سوريا ولبنان والكويت وإيران وغيرها من البلدان؟ والسؤال الأهم: أليس للوفد الفلسطيني «خصوصيّة» ثقافيّة يفترض أن يقدّمها على غيرها من «الخصوصيّات» السّياسيّة الأخرى؟

والحقّ أنّ وفد فلسطين قد قدم الموقفَ الرسمي على الموقف الثقافي، فكان شأنه شأن أكثر اتحادات الكتّاب العرب: اتحاداً لنظام، وناطقاً رسميّاً باسم هذا النظام. وبدل أن يحتكم ذلك الوفد إلى المعايير الثقافيّة، فإنّه راح يُراعي «خصوصيّات» الوضع السّياسي الفلسطيني، وتحديداً: علاقة منظمة التحرير بتونس (مضيفة القيادة الفلسطينيّة)، وعلاقة الأولى بالأردن (شريكة المفاوضات «السلميّة»). وكان من المرتجى أن يرتفع وفد فلسطين إلى مستوى المبادئ الثقافيّة ـ وهي أغلى ما عند الشعب العربيّ، وجدارُهم الأخير، وسطَ الهزائم الرهنة ـ . أم أنّ ما نرتجيه محضُ مثاليّات لا تستقيم ووقائعَ الحياة؟

**** وأخيراً يعيب عليّ الصديق مضيّة ـ وذلك في سياق تأكيده على إخلالي بالموضوعيّة أثناء قيامي بمهمّتي الصحفيّة ـ «اطمئناني» إلى مراسل صحيفة **الدستور** الأردنيّة الّذي «يغيّب» الهيئة الإداريّة لرابطة الكتّاب الأردنيّين، و«سخطي» ـ في الوقت ذاته ـ على مراسل صحيفة **الرأي** الأردنيّة الّذي يغيّب وفدَ اتحاد الكتّاب اللبنانيّين. ويأخذ عليّ الأستاذُ مضيّة في السياق ذاته «تسجيلي» سلبيّاتِ قانون المطبوعات الأردنيّ الجديد، و«سهوي» ـ في الوقت عينه ـ عن إيجابيّات الروح النقديّة الواردة في اقتباساتي عن الصحافة الأردنيّة.

والردّ على الأستاذ محمّد سعيد بسيط. فقد رأيت ـ كما رأى غيري ـ بأمّ العين غيابَ معظم أفراد الهيئة الإداريّة لـ «الرابطة» عن أكثر جلسات المؤتمر؛ في حين رأيتُ ـ كما رأى غيري ـ (وبأمّ العين أيضاً) أنفسنا (كلبنانيين) ننزل في مطار عمّان قادمين من بيروت! وبذلك يكون اقتباسي من مُراسلي الصحيفتين المذكورتين تثبيتاً لملاحظتي (وملاحظة غيري) العيْنيّة لا احتكاماً إلى رأيَيْهما وحده.

أمّا أنّي «سَهَوْتُ» عن إيجابيّات الروح النقديّة في الأردن، ففي هذا القول بعضُ الظلم. وهاكم عبارتيْن تؤكّدان وجود مثل تلك الإيجابيّات:

«المؤتمر في عمّان: جوّ من النقاش والديموقراطيّة يبعث على السعادة...» (ص ٦) «في هذه الأجواء [أجواء عمّان الجديدة] وجدنا حريّةً أكثر ممّا وجدناه في كثيرٍ من العواصم العربيّة...» (ص ١٠)

... وإنْ كنتُ قد حذّرتُ في غير مكان من المقالة من الشوائب الّتي تعترضُ العمليّة الديموقراطيّة الوليدة في الأردن؛ ومن هذه الشوائب: قانون المطبوعات الجديد، وتغليب السّياسيّ على الثقافيّ عند بعض القيمّين على شؤون الثقافة في الأردن؛ وهي شوائب لا أظنّ أنّ الصديق مضيّة يعترض على زوال أكثرها.

إدوار الخرّاط.. الطّائفي

تحت هذا العنوان كتب محرّر «ثقافي» في مجلّة **البلاد**(*) الخبر التالي:

«القاهرة ـ «البلاد»

تضغط مجموعةٌ من المثقّفين والأدباء المصريّين للحيلولة مستقبلاً دون طباعة أعمال الرّوائي المصري إدوار الخرّاط، لأسبابٍ تتعلّق بالانفلات الأخلاقي والتحريض الطّائفي المصطبغة بهما النتاجاتُ الأخيرة لهذا الرّوائي القبطي.

وتتحدّث أوساط ثقافيّة في القاهرة عن الظروف الّتي آلتْ مؤخراً إلى مصادرة آخر أعمال «الخرّاط»، فتشير إلى أنّ الدّعارة والإباحيّة سيطرت [تا] على مجمل نصّه الرّوائي، بحيث لا يمكن إدراجهُ البتّة في سياقٍ فنّي مقبول، لاحتوائه وصفاً ميكانيكيّاً للعملية الجنسيّة.

وفي المجال ذاته يُشار إلى أنّ إحدى روايات الخرّاط، والّتي تحمل عنوان راما والتنّين، كانت لاقتْ نقداً عنيفاً من النقّاد المصريّين نتيجة مضمونها السخيّ بدلالات تُفيد أنّ مصر كانت قبطيّة، ثمّ اجتاحها المسلمون واغتصبوا تاريخها وهويّتها!!.»

أعدنا طباعة تقرير المحرّر «الثقافي» دون تعليق، علّه يفجّر طاقاتِ الإبداع عند الرّوائيّين.. ومخرجي الأفلام الرّوائيّة الجنسيّة... ورجال المخابرات... ونقّاد الأدب والفنّ!

(*) البلاد، العدد ١٣٧، السبت ١٧ نيسان ١٩٩٣، ص ٤٣.